سورية ولبنان

في تقرير اقتصادي ألماني (١٩٤١)

فولكر بيرتيس
باحث من ألمانيا

تمهيد :

في العام ١٩٤١ أصدرت احدى الشركات الصناعية الالمانية تقريرا مستفيضا عن البنية الاقتصادية لسورية ولبنان . ويكتسب هذا التقرير أهميته التاريخية لسببين: أولهما أنه يتضمن عرضا دقيقا ومستقلا لوضع سورية في فترة الانتداب ، وثانيهما أنه يشير ولو بشكل غير مباشر الى مصالح الامبريالية النازية في المنطقة . وهذه الشركة كانت تتبع ما يسمى مديرية الاقتصاد الوطني في (مجموعة صناعات الاصبغة) الالمانية (I. G. FARBEN INDOSTRIE)

تأسست هذه الشركة ، المعروفة باسمها المختصر (أ. غ. فربن I. G. FARBEN) أو (I. G. F) كاتحاد لاهم شركات الصناعات الكيميائية في ألمانيا ، وتطورت أثناء الحكم النازي لتصبح احدى مؤسسات الصناعات الحربية والمزود شبه الوحيد للجهاز الحربي الالماني بالوقود والمنتجات البتروكيميائية الاخرى ، واشتهرت بشكل خاص ومرعب بتجاربها على تأثير الغازات السامة التي أجراها علماؤها أثناء الحكم النازي على سجناء النظام ، وأخيرا بانتاجها للغاز السام (سيكلون ب) الذي استخدم لابادة المعتقلين في المعسكرات النازية .

وفضلا عن ذلك ، كانت الـ (أ. غ. ف.) كما جاء في تحقيق للسلطة العسكرية الامريكية في ألمانية بعد نهاية الحرب ، « احدى أهم أجهزة الدولة النازية للتجسس العسكري والاقتصادي العالميين »(١)

وكانت مديرية الاقتصاد الوطني المذكورة هي التي نسقت تلك المهمة ، فوضعت دراسات واحصاءات عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للبلدان الاوربية وكثير من البلدان غير الاوربية وخرائط لمواقع المؤسسات الاستراتيجية والاقتصادية فيها .

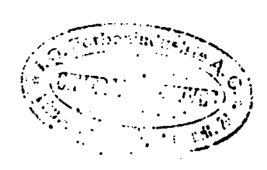
Vowi 4412

Wirtschaftsbericht

SYRIEN / LIBANON.

Inhaltsverzeichnis

Dr.F./Fw./Eb.
28.Juli 1941.



الصفحة الاولى من التقرير

Vowi 4412

Teil A : Allgemeine Angaben

Inhalt:

الصفحة الثانية من التقرير

وليس هناك من تبرير لهذه الاعمال من موقف تجاري بحت ، ولكنها اكتسبت أهمية لا تقدر بالنسبة للحكومة النازية التي طمحت الى السيطرة على الدنيا ،ولجيشها تحديدا ، الذي استخدم الخرائط لاختيار أهداف القصف الجوي . وكانت الـ (ا. غ. ف.) ، كشركة عالمية ذات علاقات تجارية واسعة ولها شركات تابعة في كل دول العالم تقريبا ، تشرف على شبكة استعلامية مستقلة ومنظمة ، أكثرية علاقاتها التجارية غير مكشوفة . فكانت هذه الشبكة الجهاز المناسب للعمليات التجسسية التي كانت الحكومة النازية والجيش بحاجة اليها(٢) .

في سلسلة دراسات هذه المديرية صدر في تموز ١٩٤١ (التقرير الاقتصادي عن سورية ولبنان)(٣) ويقع في نحو ١٠٠ صفحة منسوخة على الالة الكاتبة . والغالب أن عدد نسخه لم يتجاوز المئة وزعت على الجهات ذات العلاقة ، أي على دوائر حكومية وعسكرية ، وغرف التجارة والصناعة ... وفيما يلي نقدم عرضا ملخصا للتقرير مع تعليق قصير .

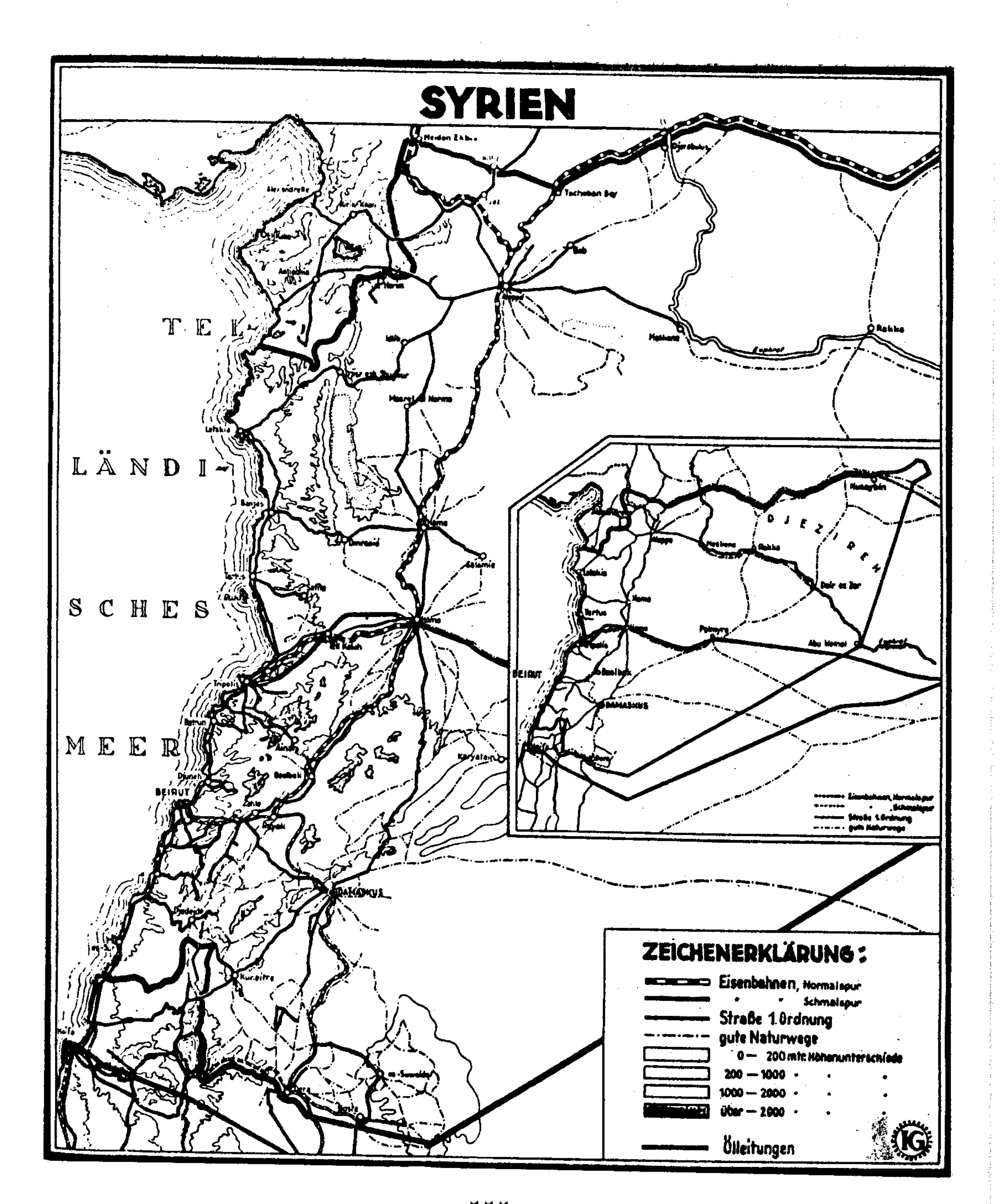
تلخيص التقرير :

ينقسم « التقرير الاقتصادي عن سورية ولبنان) الى خمسة أجزاء ولكل منها ترقيم خاص للصفحات . وهذه الاجزاء هي : ١ ــ معلومات عامة ، ٢ الزراعة ، ٣ ــ الاستخراج والصناعة ، ٤ ــ التجارة الخارجية ، ٥ ــ العملة والمصارف والمالية.

المعلومات العامة :

يبدأ هذا الجزء بعرض جغرافي ومناخي لمنطقة الانتداب ، سورية ولبنان ، يليه فصل عن (الشعب) . ويشكوا واضعو التقرير من عدم توافر معلومات دقيقة عن عدد السكان . وحسب تقديرات التقرير يبلغ عدد سكان بلاد الانتداب ما بين ٦ر٣ و ٨ر٣ مليون نسمة، ٣ر٥١ ٪ منهم في (دولة سورية) ،و٧ر١٠ ٪ في «منطقة اللاذقية) و ١ر٢ ٪ في (جبل الدروز) و ٦ر٢٨ ٪ في لبنان و ٣ر٦ ٪ في (منطقة الاسكندرون) (٤) . ويشير التقرير الى الدور المميز الذي تلعبه الاقليات القومية والدينية في سياسة السلطة المنتدبة .

ويتابع فيقول أن ٦٢ ٪ من السكان فلاحون و ٢٥ ٪ يعملون في المهن والحرف والتجارة ، أما الباقون ، وهم تقريبا نصف مليون نسمة ، فهم من البدو أو شبه البدو حسب تقديرات التقرير . ومستوى التعليم في سورية مرتفع بالمقارنة مع البلدان العربية الاخرى فيما يخص المدن التي كانت « نقطة انطلاق للنهضة الادبية العربية في نهاية القرن الماضي) ولكنها تعاني على مستوى البلاد من وجود نسبة عالية من الاميين ، أكثرها في الجزيرة (أعلى من ٩٠ ٪) وأقلها في بيروت (٤٢ ٪)(٥) .


SYRIEN
TE
LÄNDI-
SCHES
MEER
Rakka
Latakia
Tripolis
BEIRUT
DAMASKUS
Karyatein
D J E Z I R E H
ZEICHENERKLÄRUNG:
Eisenbahnen, Normalspur
Schmalspur
Straße 1.Ordnung
gute Naturwege
0 — 200 mtr. Höhenunterschiede
200 — 1000
1000 — 2000
über — 2000
Ölleitungen
IG

ويشير التقرير في هذا النطاق الى عدد ارتفاع المهاجرين من سورية ويفيد بأنه بلغ ١٥ر٠٠٠ مهاجر سنويا فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٣ ، و٩٠٠٠ مهاجر سنويا فيما بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٣ ، ويشير الى أن تحويلاتهم المالية تعتبر ركنا مهما في ميزان المدفوعات في البلاد (٣) .

ويورد الفصل الثالث تلخيصا للتاريخ السياسي السوري والكتل السياسية المعاصرة والدساتير ونظم الانتداب الادارية ، ويقول انه ، عمليا ، « جميع السلطات بيد الادارة الفرنسية ومشاركة البلاد في الحكم ... تكاد تكون دون أهمية تذكر » . ويعالج الفصل الاخير لهذا الجهزء موضوع المواصلات ، ويورد أرقاما عن طول الطرق والسكك الحديدية حسب أنواعها ، وعن عدد السيارات والقطارات الموجودة (٨٢٠٠ سيارة سياحية و ٤٦٠ باصا و ١٨٠٠سيارة شحن و٩٠ قاطرة).وعن حجم النقل عبر السكك الحديدية والموانى ، والمطارات ، وحركة المواصلات الجوية . وحسب التقرير تعد بلاد الانتداب بالمقارنة مع البلدان المجاورة ذات نسبة مرتفعة من المركبات الالية فنسبة السيارات الى عدد السكان في سورية ولبنان أعلى نسبة في الاقطار العربية ما عدا فلسطين . أما السكك الحديدية فيقدر التقرير أن موجوداتها من القاطرات والعربات غير كافية اطلاقا ، أضف الى ذلك مشكلة الانظمة المختلفة للطرق الحديدية (٧) .

الزراعــــة :

جاء في التقرير أن المساحة الصالحة للزراعة تبلغ نحو ٤٠ ألف كم٢ يستثمر نصفها ، ومنه ٢٠٠٠كم٢ في لبنان(٨) وتعتبر الانتاجية المنخفضة أكبر مشكلات الزراعة السورية ، ويقول ان السبب الاول لهذه المشكلة يتعلق بالنظام الزراعي السائد ، أي غياب كبار الملاكين عن الريف وصغر حيازة المستأجرين ومديونيتهم . ويبلغ الحجم الوسطي للحيازة على اختلاف المناطق ٩ هكتارات ، في حين أن الحجم المطلوب لتأمين المعيشة هو بحدود ١٠ الى ١١ هكتارا (٩) .

ويورد التقرير احصاء للانتاج الزراعي وتصديره للسنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٩ ، ويشيد في تقويمه لهذه الارقام الى صلاحية الريف السوري لتصدير كميات متصاعدة تديجيا من الحبوب ، اذا كانت هناك سياسة زراعية هادفة ، والى صلاحيته لزراعة الفواكه . فالفواكه هي حسب الاحصاءات الواردة أكبر الصادرات الزراعية قيمة . وتجدر الاشارة الى أن الصادرات الزراعية غير المصنعة لا تتجاوز ٥٠٪ من مجموع الصادرات (١٠) . أما تغذية السكان فيفيد التقرير بأن بلاد الانتداب لو كان عليها أن تعيش من مصادرها الذاتية فقط لكان عليها أن تواجه صعوبات في تأمين بعض المواد الغذائية وخاصة اللحوم والسكر . ومع ذلك كانت البلاد أقل تبعية للاستيراد الغذائي من غيرها ، كفلسطين مثلا (١١) .

الجدول ١ أ
التقرير ، ١٦/٢

الانتـــاج الزراعـــي
(الف طــن)(١)

الحبــوب	متوسط ١٩٣٣ ـ ١٩٣٧	١٩٣٧/١٩٣٨(٢)	١٩٣٨/١٩٣٩ (٢)
قمـــح	٤٤٢	٦٤٤	٦٠٧
شـــعير	٣٠٠	٣٨٣	٣٧٠
شـــوفان	—	١٠	٥
ذرة بيضاء وصفراء	٢٤٤	٢٧٥	—
القرنيـــات			
عدس	٢٦	٢٨	٤٣
بـــزلاء	١١	١٦	١٩
فاصولياء	١١	١٣	١٤
النباتات الصناعيــة			
قطـــن	٧	٦	٨
بذر قطن	١٤	١٢	١٨
تبـــغ	٥	٥	٣
سمســـم	٣	٤	٥
قنب هندي	٢	٥	٤
الفواكــه			
زيتـــون	٦٢	٨٩	٨٩
حمضيات	٤٦	٥٣	٥٣
مـــوز	٩	١٠	١٣
تيـــن	١٥	١٩	١٥
مشمش	١٤	٣٢	٣٢

(١) انتاج سنجق الاسكندرونة ضمن هذه الارقام .
(٢) سنة الحصـــاد .

الاستخراج والصناعة :

يفيد التقرير في بداية هذا الجزء أن على سورية ولبنان أن تستوردا كل حاجاتهما من الفحم والنفط ، ويقدر حاجة البلدين من المنتجات النفطية بـ ١٠٠ ألف طن سنويا، ويشير الى أن تنقيبات استكشافية في شرق سورية بينت احتمال استخراج ما بين مليون ومليون ونصف طن من النفط سنويا في المستقبل . مع أن الشركة المالكة لامتياز التنقيب عن النفط في سورية لم تبد اهتماما كبيرا للاستفادة من هذا الامتياز . وفي الوقت الحالي يبدو خط أنابيب النفط العراقي أكثر أهمية من الحقول النفطية غير المستثمرة في سورية .

وحسب ما جاء في التقرير فان فرنسا ، كمساهم في شركة النفط العراقي ، قد عملت على عبور هذا الخط سورية ولبنان في طريقه للمتوسط(١٢) .

ويذكر التقرير محطات توليد الكهرباء في سورية ولبنان وكمية الطاقة المولدة فيها والتي تتراوح ما بين ٤٠ و ٥٠ مليون ك.و.س. سنويا ويعد ذلك قليلا نسبيا . ويذكر الاسفلت (الزفت) كأهم الثروات المعدنية التي يجدر استخراجها في سورية (١٣) .

ويرسم التقرير بالتالي صورة تفصيلية عن الصناعة السورية ـ اللبنانية ،ويؤكد في البدء أن الصناعة السورية كانت أثناء الحكم التركي متطورة ومتعددة الجوانب ، وأن في ذلك الوقت استغل نحو ١٥ بالمئة من أصحا بالنشاط الاقتصادي جهدهم في الصناعات المختلفة ، وأن انهيار الحرف المحلية قد جاء بعد الحرب العالمية (الاولى) وذلك لسببين رئيسيين،أولهما فقدان سورية لجزء من أسواقها التقليدية في الامبراطورية العثمانية ، وثانيهما التغيرات التي طرأت على أساليب الاستهلاك السائدة (١٤) . ومع ذلك يقدر التقرير امكانيات التصنيع الذي انطلق اعتبارا من ١٩٢٩ / ١٩٣٠ بأن لا بأس بها خصوصا فيما يختص بالصناعات الخفيفة ، وذلك لان قوة عمل رخيصة وعاطلة كانت متوفرة ، ومن شأنها أن تشكل ، اذا بقيت دون نشاط كما يقول التقرير ، بؤرة لعدم الاستقرار الاجتماعي وأرضا خصبة للنشاطات الشيوعية . ولكن تطوير الصناعة السورية يتعارض مع مصالح فرنسا الاقتصادية التي (ليست مع تصنيع بلاد الانتداب)(١٥) .

ويعرض التقرير لأهم المنشآت الصناعية السورية واللبنانية ويورد بعض المعلومات عن القوة العاملة ، وانتاج المنشآت ورؤوس أموالها . وتحتل الصناعات النسيجية المرتبة الاولى بين الصناعات السورية ولكنها حسب قول التقرير لم تعد قادرة أن تغطي الحاجات المحلية ، وتليها صناعة الزيوت والصابون التي تعاني من المزاحمة الاجنبية القوية ، والصناعات الغذائية وصناعة الاسمنت الفتية . وأهم المنشآت الصناعية هي حسب ما أورده التقرير التالية :

الجدول ٢ أ
التقرير ، ٤/٢٤

الصادرات السورية
تصدير سورية حسب الدول المستوردة
النسبة المئوية

	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
فلسطين	٣٧ر٩	٤٨ر٦	٣٦ر٤	٣١ر٤	٢٧ر٦
فرنسا	١٦ر٦	٨ر٩	١٧ر٤	١٤ر١	١٧ر٦
ايطاليا	٤ر٤	٤ر٠	٢ر٦	١٠ر٢	٧ر٧
بريطانيا	٤ر٧	٥ر٩	٨ر٠	٦ر١	٦ر١
الولايات المتحدة	٤ر٣	٥ر٠	٩ر٠	١٤ر٥	٦ر٠
مصر	٤ر٧	٦ر٩	٥ر٤	٣ر٦	٥ر٧
بريطانيا وممتلكاتها	٠ر٢	٠ر١	١ر٤	٠ر٥	٠ر٧
ايران	٠ر١	٠ر٠	٠ر٠	—	—
العراق	٥ر٧	٣ر٢	٢ر٣	٣ر٠	٣ر٢
تركيا	٢ر٨	١ر٩	٢ر٠	٣ر٣	٢ر٢
العربية السعودية	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٨	٠ر٨
المانيا الكبرى	٤ر٠	٣ر٥	٢ر٧	٣ر٢	٦ر٥
سويسرا	٠ر١	٠ر٠	٠ر٠	—	—
هولاندا	٠ر٢	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٠ر٨
بلجيكا	٠ر٩	١ر٤	٢ر١	٠ر٥	١ر٧
يوغسلافيا	—	—	—	—	—
رومانيا	٠ر٦	٠ر٤	٠ر٢	٠ر٥	٠ر٩
اليونان	٠ر١	٠ر٢	٠ر٣	٠ر١	٠ر٥
السويد	٠ر٠١	٠ر١	—	—	٠ر١
اليابان	—	—	٠ر٦	١ر٣	٠ر٩
الاتحاد السوفييتي	٣ر٩	٠ر٨	٠ر٤	—	—
دول أخرى	٨ر٣	٨ر٦	٨ر٦	٦ر٢	١٢ر٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول ٢ ب
التقرير ، ٤/٢٦

الواردات السورية حسب الدول المصدرة
(النسبة المئوية)

	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
بريطانيا	١١ر١	١٠ر٩	١١ر٢	١٠ر٣	١٣ر٤
فرنسا	١٦ر٣	١٣ر٥	١٣ر٤	١٢ر٣	١٣ر٠
اليابان	١١ر٣	١٠ر٠	١٢ر٧	١٢ر٩	٨ر٩
الولايات المتحدة	٥ر٩	٧ر١	٦ر٥	٦ر١	٧ر١
بريطانيا وممتلكاتها	—	—	٣ر٥	٢ر٨	٢ر٨
مصر	٢ر٤	٣ر٣	٣ر٢	٢ر٣	٢ر٧
ايران	٠ر٩	١ر٠	٠ر٩	٠ر٣	٠ر٣
العراق	٢ر٩	٥ر٢	٣ر٤	٢ر٢	٣ر٣
فلسطين	٢ر٨	٣ر٨	٤ر٣	٦ر٢	٦ر١
تركيا	٨ر١	٦ر٠	٢ر٥	١ر٥	٢ر٩
العربية السعودية	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
ألمانيا الكبرى	٩ر٣	١٠ر٦	١١ر٩	١٠ر٦	١٠ر١
ايطاليا	٥ر٨	٤ر٣	١ر٩	٧ر٦	٦ر٠
سويسرا	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٨	٠ر٨	١ر١
هولاندا	١ر٦	١ر٣	١ر٣	١ر٧	١ر٢
بلجيكا	٤ر٦	٥ر٥	٦ر٦	٥ر٧	٤ر٧
يوغسلافيا	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٢	٠ر٣
رومانيا	٥ر٠	٥ر٣	٦ر٢	٦ر٧	٦ر٦
اليونان	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٢	٠ر١	٠ر٢
السويد	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٩	١ر٢	٠ر٨
الاتحاد السوفيتي	٠ر٦	١ر٠	١ر٢	٠ر٨	٠ر١
دول أخرى	٩ر٦	٩ر٢	٦ر٩	٧ر٨	٨ر٦
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

ـ محالج القطن في كل من اللاذقية وحمص وحماة وحميدية (؟) .

ـ معملين حديثين للغزل والنسيج في حلب ومعمل في طرابلس يضم ٣١ ألف نول طاقته الانتاجية ٢٤٠٠ طن من الغزول بمجملها .

ـ معمل حديث لانسجة صوفية في كل من دمشق وبيروت ويبلغ انتاج سورية من الصوف الخام ٩٩٠٠ طن (في عام ١٩٣٨) ، ولكن استيراد المنتوجات الصوفية يفوق تصديرها بكثير .

ـ عدة معامل لنسج الحرير الصناعي في حلب ودمشق .

ـ عدة معاصر صغيرة للزيت ، وشركة فرنسية لعصر الزيوت تملك معملا في كل من اللاذقية وحارم . وبلغ نتاج زيت الزيتون نحو ١٥ ألف طن (في عام ١٩٣٨) يصدر أكثر من نصفه .

ـ عدة معامل للصابون في حلب ودمشق ولبنان انتاجها الاجمالي نحو ٣٥٠٠ طن سنويا .

ـ مدابغ في دمشق وحلب وصناعة الاحذية بطريقة حرفية .

ـ مطاحن في حلب ولبنان ودمشق .

ـ الشركة السورية للكنسروة بدمشق ، ورأسمالها ٥ر٢٤٧ ألف ل.س . وعدة معامل صغيرة لصناعة الكنسروة والمربيات والحلويات .

ـ معمل تصفية السكر قرب طرابلس يعمل فيه ١٢٠ عاملا وانتاجه ٠٠٠ر٤ طن من السكر سنويا .

ـ صناعة التبغ والتنباك تابعة لل (ريجي) مع العلم أن استيراد السجائر يفوق تصديرها .

ـ معملان كبيران للبيرة في بيروت وعدة معامل للكحول في لبنان ودمشق وحلب .

ـ مصنع اسمنت في طرابلس يشتغل فيه ٥٠٠عامل وانتاجه السنوي ٠٠٠ر١٧١ طن ، ومعمل اسمنت في دمر رأسماله ١٤٤ ألف ل.س وانتاجه ٨٠ ألف طن (في عام ١٩٣٨)(١٦) .

التجارة الخارجية :

يعطينا التقرير احصاءات كاملة تقريبا عن الميزان التجاري السوري ـ اللبناني والاستيراد والتصدير وتجارة المرور حسب الزمر الاقتصادية والمواد حسب الكمية

والقيمة ، وعن الكتل الدولية والبلدان المستوردة أو المصدرة من والى بلاد الانتـداب وذلك لفترة ١٩٣٦ الى ١٩٣٨ ، وفي بعض الجداول اعتبارا من ١٩٣٥ ، ويفيد بجـزء خاص عن التجارة السورية الالمانية . ومع اختصار شديد تمكننا هذه المعلومات مـن استخلاص النتائج التاليـة :

ـ كان الميزان التجاري لسورية ولبنان سلبيا باستمرار وبلغ النقص التجـاري قيمة الصادرات في أكثر الاحوال . مـع أن البلاد تمكنت في الفترة المتـدة بين ١٩٢٩ و ١٩٣٨ من زيادة صادراتها بشكل ملحوظ . ومعنى هذا أن شروط التجارة (١٩٢٩ سنة الاساس) قد تغيرت لغير صالح سورية . وعلى سبيل المثال بلغ الرقم القياسـي لكمية التصدير السوري (٤٦١ر٥) في عام ١٩٣٧ و (٣٧٧) في عام ١٩٣٨ بينما بلغت قيمته (٣٤ر٢) و (٤٢ر٠) و (٤٤ر٦) مليون ليرة سورية في هـذه الاعوام نفسـها (١٩٢٩ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨) ولم تحدث تغـيرات كبيرة مماثلـة بالنسبة للمستوردات التي بقيت كمياتها ثابتة تقريبا(١٧) . وكان الميزان التجاري سلبيا بين بلاد الانتـداب والبلدان الصناعية ، بينما كان ايجابيا بالنسبة للتجارة مع فلسطين والسعودية .

وكانت فلسطين أهم المستوردين لبضائع سورية وبلغ مجموع مستورداتها مـن الصادرات السورية ما بين ٢٧ر٦ و ٤٨ر٦ بالمئة ، في فتـرة ١٩٣٠ و ١٩٣٨ . وأهـم البلدان المصدرة الى سورية ولبنان هي بريطانيا وفرنسا وبلغ نصيبهما من الاستيراد السوري ١٣ر٤ بالمئة لبريطانيا و ١٣ر٠ بالمئة لفرنسا في عام ١٩٣٨ . ويتألف الجزء الاهم من الصادرات السورية واللبنانية من منتوجات زراعية مصنعة وغير مصنعة . ويزداد تصدير الفواكه والبقول والكنسروة تدريجيا مـن سنوات ١٩٣٦ الـى ١٩٣٨ . أمـا المستوردات فتفوق السلع الاستهلاكية الاصول الثابتـة التي كانت تتألف مـن فحـم ومنتجات نفطية (١٨) .

العملة والمصارف والمال :

يعرض التقرير هنا أولا للنظام النقدي السوري ـ اللبناني ويشير الى مشـكلة ارتباط العملة السورية بالفرنك الفرنسي، ويقول انه يوجد في الواقع نظام نقدي مزدوج أو بالاحرى نظامين نقديين وذلك بسبب محافظة قسم كبير من السكان على التعامـل بالليرة الذهبية التركية ، وأن تداولها منتشر خاصة في شرق البلاد وعند البدو وذلك لعدم الثقة بالعملة الورقية (١٩) . ويذكر التقرير قائمة بأهم البنوك العاملـة في بـلاد الانتداب ، ويعرض للنظـام المالي لدويلاتها وجداول ميزانيـات (المصالح المشتركة) والدويلات الاربع للسنوات ١٩٣٦ الى ١٩٣٩(٢٠) ويشـير الى أن واردات الدولـة في سورية تتكون بجزء كبير منها من الضرائب الزراعية التي تشكل ما بين ٣٥ و ٤٠ بالمئة من الدخول كافة ، بينما الجزء الاكبر من واردات ميزانية لبنان يتألف من ضرائب غير

مباشرة ، أي ضرائب على الوقود والملح والتبغ بالاضافة الى الرسوم وضريبة العقار . أما النفقات فيستهلك الجيش والامن ثلث الواردات تقريبا . ويقول التقرير ان سورية لو كانت مستقلة لكانت (غير قادرة على تأدية نفقات عسكرية مماثلة) . ويستخدم ما بين ٢٠ و ٢٥ بالمئة من الميزانيات للاشغال العامة والنفقات الاجتماعية(٢١) .

وفي ختامه يعطي التقرير قائمة بأهم المصالح الاقتصادية الفرنسية في سورية ولبنان وهذه هي حسب التقرير :

- البنك السوري ـ اللبناني ، رأسماله ٢٠ر٣٨ مليوك فرنك فرنسي (ف.ف).
- شركة كهرباء بيروت ، رأسمالها ٩٠ مليون (ف . ف) .
- شركة كهرباء حلب ، رأسمها ٥٤ مليون ف.ف .
- مؤسسة السكك الحديدية دمشق ـ حماة وتمديداتها ، رأسمالها ١٥ مليون ف.ف.
- شركة مرفأ بيروت ، رأسمالها ٩ر١٥ مليون ف.ف .
- الشركة العامة للشرق (لصناعة الزيوت الخ) ، رأسمالها ٥ر٣ ملايين ف.ف.
- الشركة الصناعية للاسفلت والبترول، اللاذقية ، رأسمالها ٢٠مليون ف.ف.
- مؤسسة اذاعة الشرق ، رأسمالها ٧ر٦ ملايين ف.ف .

تعليق :

قد يثير التقرير الاقتصادي لسورية ولبنان الذي وضع في مديرية الاقتصاد الوطني لل (أ.غ.ف.) الدهشة لأول وهلة لأنه يحلل الوضع السوري بدقة وموضوعية على ما يبدو ، وذلك دون أن يتهرب من تسمية الاضرار التي سببتها سياسة الانتداب الفرنسي والمصالح الاقتصادية الفرنسية * انما الدهشة لا تستمر طويلا ، لأن التقرير يعالج فيها استعمار فرنسا ـ التي هي في الوقت ذاته كانت الخصم والعدو الحربي لألمانيا النازية ، ولا يطرح السؤال مثلا كم من الرساميل الفرنسية العاملة في سورية قد وضعت تحت التصرف الالماني نتيجة للاحتلال الالماني لفرنسا . والرأسمال الالماني ـ وهذا يجب أن لا يغيب عن بالنا حتى ولو أن احدى مؤسساته تكشف بشكل واضح عن النتائج السلبية للسياسة الاستعمارية لبلد ثاني ـ ليست مصلحته احداث تغير في

*** ويجب أن ناخذ بعين الاعتبار أن الاستغلال الاقتصادي الذي مارسته الاحتكارات الالمانية وال (ا. غ. ف .) تحديدا في تلك البلدان التي احتلتها الجيوش النازية فاقت كثيرا الاستغلال الاستعماري التقليدي في مستعمرات بريطانيا أو فرنسا ، بما في ذلك الاستعمار الفرنسي في سورية ولبنان .**

علاقات الملكية ، بل مصلحته هي تبديل الجهة المالكة ، أي سيطرة رأس المال الالماني على ما كان يسيطر عليه غيره من أملاك الغير .

وثانيا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذا التقرير لم يكن الا تقريرا داخليا ، غير معد للنشر ، بل للتوزيع على عدد محدود من دوائر ومؤسسات حكومية واقتصادية ، كانت تحتاج الى تحاليل وأرقام موضوعية كي تضع سياستها . وبالمناسبة ، يجب التنبيه الى أنه علينا أن نواجه كل المعلومات الواردة في هذا التقرير بالتحفظ المناسب الذي يجب أن يظهر في وجه كل الاحصاءات والارقام التي نتعامل معها بالنسبة للفترة التاريخية هـذه .

أما ما يفيدنا به التقرير الاقتصادي لسورية ولبنان ضمنيا ، ظهر أولا أن منطقة الانتداب هذه لم تلعب الا دورا ثانويا بالنسبة للامبريالية الحربية الالمانية ، وهذا على الاقل في الفترة التي كتب فيها التقرير .ذلك لأن من الوجهة الاقتصادية، كانت المصلحة الرئيسية للامبريالية الالمانية في الحرب هي تزويد الجهاز الحربي بالخدمات اللازمة . وبهذا الصدد يقول التقرير أن كمية الخامات السورية المستوردة الى ألمانيا قد كانت ، أي ماقبل قطع الطرق التجارية نتيجة العمليات الحربية « قليلة الى حد أنها لم تكن قادرة على تأدية نصيب يذكر لصالح التموين الالماني »(٢٣) . أما المؤسسات الاقتصادية الموجودة في سورية فأهمها ، أي البنوك وشركات توليد الكهرباء الكبيرة و (الريجي) وصناعة الزفت ، كانت في يد الفرنسيين ، وفرنسا نفسها كانت تحت احتلال الجيوش الالمانية ، وسمحت حالة الاحتلال هذه للامبريالية النازية أن تؤثر – في حال الضرورة– على تصرفات الرأسمال الفرنسي حتى الموجود منه في الخارج. وأهمية سورية بالنسبة للامبريالية الالمانية هو أكبر من وجهة نظر استراتيجية وهـذا خصوصا فيما يتعلق بالطموحات الالمانية باتجاه العراق وحقوله النفطية . وتشكل سورية هنا حسب تعبير التقرير « رأس الجسر لكل الطرق التي تمر براً من البحر المتوسط الى آسية الداخلية »(٢٤) . وهكذا نرى التقرير يهتم بالطرق السورية والمطارات المدنية منها والعسكرية وبنظام الدفاع الجوي(٢٥) بالاضافة الى خط أنابيب النفط العراقي، ويشير تحديدا الى أن هناك مستودعات كبيرة مملوءة بالنفط عند محطات ضخ الانابيب وفي طرابلس وأنه لذلك (يجب أن يحسب حساب للوجود الدائم لاحتياجات كبيرة في منطقة الانتداب في حال الانقطاع المؤقت للخط النفطي)(٢٦) .

انما حين كتب التقرير ، وعلى الرغم من أهمية سورية الاستراتيجية التي يشير اليها ، فلم يشعر العسكريون الالمان بضرورة ماسة لتصميم اقتحام أو احتلال المنطقة، وذلك لانه حتى تموز ١٩٤١ كان هناك مندوب حكومة (فيشي) الفرنسية المتعاونة مع المحتل الالماني بحكم الانتداب ، ومعنى ذلك أنه كان باستطاعة الجيوش الالمانية استخدام

الجدول ١ ب
التقرير ، ١٣/٤

التصدير السلعي السوري
(الكميات بالطن ـ بالوحدة)

	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
١ ـ مواد غذائية :			
حيوانات حية	٧٩	٣٩	٦٠
زبدة	٣٣٩	١٦٤	٤٨٨
بيض	٥ر٥٧٦	٥ر٣٥١	٥ر٦٢٠
أمعاء	٧٢	١٢١	٨٤
حبوب ودقيق	١٦٤ر٣٠٣	٦٤ر٨٠٧	٧١ر٢٨١
فاصولياء وعدس	١٣ر١٢٩	٨ر٤٥٩	١٦ر٢٦٢
بصل	١٠ر١٧٥	٢١ر٢٤٣	٢١ر٧٢٢
برتقال	٦ر٢٣٥	١٥ر٨٩٩	١٩ر٠٨٩
ليمون	٨ر٠٤٨	١٠ر٦٨٢	٩ر٣٠٠
كونسروة	٢ر٤٠٩	٣ر٥٤٧	٥ر١٠٩
زيتون	١١ر٥٩٥	١٥ر٧٠٦	٩ر٨٩٠
زيوت نباتية	٨ر١١٥	٨ر٩٣٨	٩ر٠٨٨
تبغ ـ تبغ مصنع	٧٧٥	١ر٢٠٨	١ر٩٣١
٢ ـ مواد صناعية خام :			
قطن	٣ر٤٨٥	٣ر٠٣٢	٢ر٠٢١
صوف	٣ر١٨٢	٣ر٩١١	١ر٧٢٢
حرير	١٩٤	١٨٢	٢٦٩
جلود خام	١ر٣٠٤	١ر٤٦٢	٥٥٩
٣ ـ مصنوعات :			
اسمنت	٢٨ر٧٨٨	٦٥ر١٨٨	٤٨ر٦٢٤
صابون	٧٤٥	١ر١٠٢	١ر١١٨
جلود مصنعة	٨٥٠	١ر٠٥٣	٨١٩
أثاث	٥٧٥	٦٠٢	٤١٥
خيوط قطنية	٦٧	٤٤٢	٢٣٢
منسوجات من حرير صناعي	١٧٦	٣٠٠	٣٠٠
منسوجات تركيبية	٢٥٣	٣٦٤	٣٨١

المرافق الاستراتيجية السورية اذا كانت الامور تتطلب ذلك ، وهـي فعلا استخدمت المطارات العسكرية وصممت استخدام السكة الحديدية المارة من حلب الى بغداد(٢٧). واعتبارا من منتصف عام ١٩٤١ حين حررت جيوش (فرنسا الحرة) وبريطانية منطقة الانتداب من سيطرة حكومة فيشي أخذت مصلحة الحكومة النازية في اقامـة جيوش المانية في الشرق الاوسط تتضاءل وذلك لان كل الجهود الحربيةالالمانية منذ تموز ١٩٤١ تركزت على الحرب التتي شنها النازيون ضد الاتحاد السوفييتي .

أما الاقتصاد السوري فهناك برأيي شـيئان رئيسـان ملفتان للنظر ، أولهمـا النصيب الكبير الذي تشترك به فلسطين في التجارة الخارجية السورية ، وتبلغ هـذه النسبة كما ذكرنا ما بين ثلث ونصف الصادرات السورية ويعادل ذلك مبلغا من ٣ ــ ٨ مليار لـيرة سورية . وهـذا يشير ــ اضافة الى كل ما يفيده من دلالات على القـوة الاقتصادية الفلسطينية وعلى قوة الارتباط الاقتصادي بين سورية ولبنان وفلسـطين المستمر رغم الحدود الاستعمارية ــ يشير الى عامل يجب أن يؤخـذ في الحسـبان في بداية الفترات اللاحقـة للتاريخ السوري ، ويدور حول الخسارة الاقتصـادية الكبيرة التي عانت منها سورية من جراء انشاء دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ .

والثاني : وهذا أيضا يتعلق بالتجارة الخارجية السورية ، هو بالنسبة للمنتجات المصنعة في الصادرات السورية ، والتي تتكون من الزبدة والطحين والكنسروة والزيوت النباتية والاسمنت والصابون والجلود المدبوغة والاثاث ومختلف الغزول والانسـجة والملابس والاحذية وما يضاف الى ذلك من مصنوعات أخرى مختلفة التي تبلغ أكثر من نصف قيمة الصادرات السورية واللبنانية ، بينما لا تشكل الخامات الصناعية مثـل القطن والصوف والحرير والجلود (الخام) أكثر من ١٠ بالمئة من صادرات سورية ، في عام ١٩٣٨ .أضف الى ذلك أن حصة فرنسا من الصادرات السورية لا يزيد عن الـ٦ر١٧ بالمئة والحصة الانكليزية تبقى بحدود الـ ٦٪ ، وأن التصدير السوري الى بلدان المنطقة أي فلسطين كما ذكرنا والسعودية والعراق وتركية ومصر والاردن يزيـد عـن ٥٠٪ باستمرار . أما الاستيراد السوري من هذه البلدان ويبلغ ١٥٪ من كافة مستورداتها، واذا أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار يبدو أن الاقتصاد السوري واللبناني لا يعطي صورة اقتصاد استعماري مثالي ، فيما يتعلق بتجارة الانتداب الخارجية على الاقل .

الحواشـــــي

(١) انظـر :

O. M. G. U. S. (Office fof Military Government for Germany, Uniteb States) ; Ermittlungen gegen die IG Farbennidustrie - September 1945 - NÖrdlingen 1986, p. 319 .

(٢) المصدر نفســه ، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

(٣) انظـر

IG Farbenindustrie AG, Volkswirtschaftliche Abteilung, Berlin; Wirtschaftsbericht Syrien / Libanon(VOWI 4412) , Berlin, 28 . Juli 1941 .

الوثيقة موجودة في (أرشيف باير ، ليفركوسن) ، المانيا الاتحادية .

(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥ .
(٥) ص ١٠ .
(٦) ص ١١ .
(٧) ص ١١ .
(٨) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١ .
(٩) ص ٥ .
(١٠) ص ١٦ .
(١١) ص ١٨ .
(١٢) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٣ .
(١٣) ص٤ وما بعدها .
(١٤) ص ٧ .
(١٥) ص ٧ .
(١٦) ص ١١ الى ٢١ .
(١٧) المصدر نفسه ، ج٤ ،ص ١ـ٢ .
(١٨) ص ١٢ ـ ٢٦ .
(١٩) المصدر نفسه ، ج٥ ، ص ٢ .
(٢٠) ص ٦ـ ٧ .
(٢١) ص ٨ .
(٢٢) ص ٩ .
(٢٣) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ١٠ .
(٢٤) ج١، ص ١٧ .
(٢٥) ص ٢٢ .
(٢٦) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٣ .
(٢٧) انظر لموضوع استخدام الجيش الالماني المرافق العسـكرية في سـورية في عـام ١٩٤١ ، كتـاب وليد المعلم : سورية ـ الطريق الى الحرية،دمشق ١٩٨٨ ص ٣٥٣ وما بعدها .